رئاسة إقليم كردستان ترد على اتهامات رئيس الوزراء وتكشف حقائق جديدة

فوهات المدافع كانت موجهة صوب الإقليم خلال زيارة المالكي لكركوك

◆ أربيل تقول إن 35 ألف شرطي وعسكري في كردستان يتلقون أوامرهم منه

◆ المالكي وضع ٢٨٠ ضابطاً بعثياً في مواقع "مرموقة" في الجيش

◆ رئيس الوزراء يتهرب من المادة ١٤٠ ويحرض الشوفينيين ضد الكرد

□ بغداد/المدى

ردّت رئاسة إقليم كردستان على تصريحات أدلى بها واتهامات أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي وما رافق زيارته لمدينة كركوك.

حيث قالت رئاسة إقليم كردستان إن المالكي أمر بتوجيه فوهات المدافع صوب الإقليم خلال زيارته إلى كركوك.

وزار المالكي كركوك في الثامن من الشهر الجاري وعقد جلسة لمجلس الوزراء لكن الكرد قاطعوها وأثارت جدلا بشأن توقيتها واعتبرتها أربيل استفزازية.

وقالت رئاسة الإقليم في بيان نشر على موقعها الجمعة إن المالكي "بعث بكتيبتين مدفعيتين والفرقة ١٧ إلى جنوب كركوك" خلال زيارته.

وينتشر في ديالى أفراد من الفرقة الخامسة وفي تكريت الفرقة الرابعة وكركوك الفرقة ١٢ أما الثالثة فينتشر أفرادها على الحدود المحاذية لاربيل بينما ينتشر أفراد الفرقة الثانية في نينوى. وقالت كردستان إن المالكي ادخل هذه الفرق في حالة إنذار وتأهب.

وجاء هجوم رئاسة الإقليم بعد أيام من تهديدها بكشف وثائق قالت إنها سرية بشان سياسة رئيس الوزراء نوري المالكي الذي يواجه حملة إعلامية واسعة من قبل منتقديه.

ونشرت رئاسة كردستان البيان المطول ردا على تصريحات للمالكي في مقابلة مع محطة تلفزيون (إن.آر.تي) الكردية في وقت سابق.

وأضافت "إذا لم يكن في نية المالكي من خلال هذه التحركات العسكرية الواسعة إشعال الحرب والمواجهات فكيف به أن يقسم هذه القوات على خطين (للمواجهة) ويأمر بإرسال وتأمين الاعتدة والذخائر إلى الخط الثاني لهذه القوات (الفرق)؟".

وقالت إنها تلقت معلومات بان "فوهة المدافع كانت موجهة إلى كردستان وان الذخائر أيضا كانت موضوعة بجانب المدافع".

وأشارت إلى أن هذه المعلومات أكد صحتها اجتماع ضم قوات حرس إقليم كردستان مع أميركيين وممثلي وزارة الدفاع.

كما نفى البيان أن يكون رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي غير قادر على تحريك أي شرطي في محافظات الإقليم قائلة إن ٣٥ ألف شرطي وعسكري يتلقون أوامرهم من الحكومة الاتحادية.

وجاء نفي رئاسة الإقليم ردا على تصريح للمالكي قال فيه إنه لا يستطيع إصدار أوامره لأي شرطي أو عسكري في إقليم كردستان.

وقالت رئاسة إقليم كردستان في بيان نشر على موقعها الجمعة إن "أقوال المالكي عارية عن الصحة تماماً. دليلنا هو توجد الآن ثلاثة ألوية لحرس الحدود التابعة لوزارة الداخلية العراقية في مدن الإقليم الثلاث" اربيل ودهوك والسليمانية.

وأشارت إلى أن عدد الألوية يصل إلى ١٥ ألف فرد "يتلقون الأوامر ويتقاضون الرواتب من (الحكومة الاتحادية) في بغداد".

وانتقد البيان قيام رئيس الوزراء بتشكيل قوات عسكرية خارج اطار القانون حيث ذكر البيان " ان المالكي يُظهر نفسه وكأنه المدافع الأوحد عن الدستور والقانون!، لكن القيادة العامة للقوات المسلحة التي يقودها المالكي، الى الآن بلا قانون خاص بها!، والمالكي بذلك قد اختزل كل السلطات بيده ويقرر ما يحلو له بمنأى عن أي قانون ينظم هذه المؤسسة العسكرية الحساسة. وكذلك الحال بالنسبة الى وزارة الدفاع العراقية، حيث انها أيضاً من دون قانون وتتبنى القانون القديم العائد لنظام صدام!!.

وجهاز مكافحة الإرهاب، عدا انه غير مدرج في أي هيكلية عسكرية أو أمنية، فإنه والى الآن ليس له أي قانون، وان رئيس الوزراء يلحقه بين حين وآخر بمؤسسة اخرى!!!.

وكانت رسالة الإقليم تشير الى أفراد منتسبين في شرطة الجمارك وجوازات السفر والإقامة والجنسية في إقليم كردستان وكلها مرتبطة بوزارة الداخلية.

واحتفظ المالكي بوزارة الداخلية منذ تشكيل الحكومة ولم يشغلها أي وزير بسبب الخلافات على مرشحي الكتل السياسية.

وقالت كردستان إنه في المحافظات الثلاث "توجد مقرات ومديريات للأمن والمخابرات التابعة لوزارة الدفاع العراقية".

وأشارت إلى أن العدد الإجمالي لمنتسبي تلك الدوائر- المنتشرة في مدن كردستان- "يصل إلى أكثر من ٢٠ ألف مسلح".

ويشرف المالكي على وزارة الدفاع بشكل مباشر بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة وأوكلها مؤقتا إلى وزير الثقافة سعدون الدليمي. و ذكر بيان رئاسة اقليم كردستان إن رئيس الوزراء نوري المالكي وضع ٢٨٠ ضابطا شملوا بإجراءات اجتثاث حزب البعث في مواقع مرموقة في الجيش العراقي.

وأضافت الرئاسة في بيانها أن المالكي يعتبر أي ضابط يدين بالولاء له "سوف يحظى بامتيازات ويتبوأ مكانة أكثر أهمية".

وكانت رئاسة الإقليم قد أعلنت في وقت سابق وفي إطار انتقاداتها للمالكي بكشف وثائق تثبت أن رئيس الوزراء ينتهج الدكتاتورية في إدارة البلاد.

وقالت "هناك الآن ٢٨٠ ضابطاً يشملهم قانون المساءلة والعدالة ولكن تم تخصيص مواقع مرموقة لهم داخل صفوف الجيش العراقي".

وأشارت في البيان إلى أن المالكي أمر بتعيين هؤلاء الضباط "من دون الرجوع إلى الدستور أو حتى استشارة مجلس النواب".

وتساءلت مخاطبة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وأعضاء المجلس "هل (انتم) على علم بتعيين قيادات الفرق العسكرية من قبل المالكي؟".

وقال إقليم كردستان إن رئيس الوزراء نوري المالكي "جمد" فقرة دستورية تتعلق بخدمة العلم ليشكل لنفسه جيشا مليونيا.

وينص الدستور العراقي الذي اقر في العام ٢٠٠٥ في فقرته الثانية من مادته التاسعة على تنظيم خدمة إلزامية للعلم ولكن يتعين تنظيمها بقانون.

وقالت رئاسة إقليم كردستان إن رئيس الوزراء العراقي "انتهك فقرة أخرى خاصة بتشريع خدمة العلم... ولكن يبدو لو أن قانوناً بهذا الشكل يتم سنه، فان السيد المالكي لا يستطيع حينها أن يشكل لنفسه جيشاً مليونياً كما يحلو له".

وكان المالكي قد قال في مناسبات عدة إن صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة مطلقة وفق ما نص عليه الدستور وطالب من ينتقدونه بتغيير الدستور.

وقالت رئاسة كردستان إن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يتهرب من مسؤولية تنفيذ المادة ١٤٠ الخاصة بمناطق النزاع بين اربيل وبغداد وأشارت إلى انه حرض الشوفينيين في بلدة الحويجة ضد الكرد.

وتشير المادة ١٤٠ إلى حل مشاكل مناطق النزاع وفق مراحل ثلاث تبدأ بالتطبيع والإحصاء وتنتهي بتقرير مصير عائديتها.

وقالت الرئاسة الكردية في بيان إن "المالكي يؤيد تنفيذ المادة ١٤٠ قولاً وانه الآن يتهم أعضاء لجنة صياغة الدستور ويصفهم بالجهل أو التعمد رغم انه كان واحدا من أولئك الذين شاركوا في وضع الدستور ولكنه لم يدخر جهداً في الوقوف ضد المادة".

وكان المالكي قال في مقابلة صحفية مع تلفزيون (إن.آر.تي) الكردي في وقت سابق إن المادة ١٤٠ الدستورية لن تصلح لحل المشكلة بشأن مناطق النزاع. وقالت رئاسة الإقليم إنه قال إن "هذه المادة كتبها إما جاهل وإما متعمد".

وقالت اربيل "نرى أن المالكي يتهرب من مسؤولية تنفيذ المادة ١٤٠ ويلقي بها على هيئة رئاسة الجمهورية وفخامة رئيس الجمهورية" جلال طالباني".

وأشارت رئاسة الإقليم إلى أن المالكي "أقدم على تحريض ثلة من الشوفينيين المعروفين في الحويجة لدفعهم ضد الكرد لقاء منحهم امتيازات". ولم يوضح البيان طبيعة الامتيازات. وتقع الحويجة إلى الجنوب الغربي من محافظة كركوك وتسكنها أغلبية عربية وفيها كرد أيضا.

العراقية تحذر دولة القانون من "تصدير أزمته" للشارع

□ بغداد/المدى

الملا

انتقدت القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي، الجمعة، التظاهرة التي نظمها أنصار حزب الدعوة في العاصمة بغداد،امس، وفي حين حذرت رئيس الحكومة نوري المالكي من محاولة "تصدير أزمته" للشارع العراقي، اتهمته بـ"مقاضاة كرسي الحكم بحياة المواطنين".

وقال المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية حيدر الملا في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قائمته تحذر رئيس الوزراء نوري المالكي من تصدير أزمته إلى الشارع العراقي"، محملا إياه مسؤولية أي قطرة دم تسيل".

وأضاف الملا أن "محاولة إنزال متظاهرين للشارع العراقي يعني التلاعب باستقرار حياة ودماء العراقيين ومقايضة كرسي الحكم باستقرار أبناء الشعب العراقي وحياتهم"، مطالبا الكتل السياسية بـ"ضبط النفس وعدم الانجرار إلى ذات السياسة التي ينتهجها المالكي وعدم مطالبة الجماهير بالنزول للشارع لكي لا تكون حياة المواطن العراقي ثمنا لمكاسب شخصية".

وأشار الملا إلى أن "المشكلة اليوم في منهجية المالكي"، معتبرا أن "أمامه فرصة تاريخية في أن يعلن صراحة عن استعداده لتعديل منهجيته".

وتظاهر امس الجمعة، المئات من أنصار حزب الدعوة في ساحة الخلاني وسط بغداد، دعماً لحكومة الشراكة برئاسة نوري المالكي، مطالبين بالالتزام بالدستور.

وطالب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، امس الجمعة، التحالف الوطني بتسمية بديل عن رئيس الحكومة نوري المالكي في حال سحبت الثقة من حكومته.

وكشف مصدر مقرب من رئيس البرلمان أسامة النجيفي في ٢٢ أيار الحالي أن اجتماع قادة القائمة العراقية والتحالف الكردستاني في ١٩ أيار الحالي في منزل الصدر بالنجف أمهل التحالف الوطني أسبوعاً واحداً لتقديم بديل عن المالكي ابتداء من ٢٠ أيار، فيما أعلن القيادي في القائمة العراقية حامد المطلك أن إجراءات سحب الثقة ستبدأ فور انتهاء المهلة.

توقعات بعقد الاجتماع الثالث لقادة الكتل في الموصل

□ بغداد/المدى

توقعت القائمة العراقية، الجمعة، عقد الاجتماع الثالث لقادة وممثلي الكتل السياسية في محافظة نينوى بعد اربيل والنجف، مؤكدة على أن قرارات الاجتماع الثالث اهم من مكان عقده.

وقالت النائبة عن القائمة العراقية سهاد العبيدي في حديث لـ"شفق نيوز" إن "الاجتماعين السابقين جريا بحسب مكان تواجد القادة فالأول عقد في اربيل برعاية رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، والثاني عقد في النجف برعاية زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر". وتوقعت العبيدي أن "يتمّ عقد الاجتماع الثالث في محافظة نينوى، على اعتبار ان رئيس مجلس النواب والقيادي في العراقية اسامة النجيفي من ضمن القادة المشاركين في الاجتماعين السابقين".

واستدركت العبيدي بالقول إن "مكان عقد الاجتماع الثالث ليس ذا أهمية بقدر القرارات التي يخرج بها المجتمعون، وجميع المحافظات من الجنوب الى كردستان تمثل العراق".

واجتمع ممثلو التحالف الكردستاني والقائمة العراقية واطراف في التحالف الوطني، السبت الماضي، بزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في منزله بمحافظة النجف لبحث رد التحالف الوطني على ورقة الصدر ضمن الاجتماع الخماسي التشاوري الذي انعقد، في نهاية نيسان المنصرم، باربيل.

وكشف النائب حسين الشعلان أحد ممثلي القائمة العراقية في اجتماع القادة في النجف، الاحد الماضي، لـ"شفق نيوز"، إن "السيد مقتدى الصدر أصر في اجتماع القادة في النجف على تحديد مهلة اسبوع واحد للتحالف الوطني لإنهاء الأزمة السياسية العالقة، والاجابة على رسالة قادة اجتماع اربيل".

ويقول مراقبون سياسيون ان الاجتماع التشاوري بين القادة الخمسة والذي انعقد في اربيل نهاية شهر نيسان المنصرم، وما تمخض عنه يعدّ احتجاجاً على سياسة رئيس الحكومة نوري المالكي في الحكم حيث يصفه الشركاء بـ"المتفرد بالقرار"، فضلاً عن أنه "دكتاتور".

المجلس الأعلى: الوطني غير متمسك بالمالكي

□ بغداد/المدى

العكيلي

دعا عضو كتلة المواطن النائب عن التحالف الوطني عزيز العكيلي، الكتل السياسية للجلوس على طاولة الحوار وبثها عبر وسائل الإعلام بشكل مباشر للشعب العراقي، مشيراً الى أن التحالف ليس متمسكاً بشخص رئيس الوزراء وإنما لديه رؤية بأن العراق يجب أن يدار من كل الأطراف. وقال العكيلي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء الجمعة: إن التحالف الوطني لديه منهج لإدارة العملية السياسية وإدارة الحكومة على اساس الشراكة الوطنية ومشاركة الجميع بها بغض النظر عن من يدير الحكومة من أي قومية او طائفة. وأضاف: أن العملية السياسية بحاجة الى حوار مباشر يجمع جميع الكتل السياسية وتنقل الحوارات بشكل مباشر وامام الشعب العراقي، لمعرفة ماذا اتفق السياسيون وما هو الذي تم تنفيذه وما هي البنود العالقة وأن تدار هذه الحوارات وفق اتفاقية اربيل.

واشار النائب عن كتلة المواطن الى: ان التحالف الوطني ليس متمسكاً بشخص رئيس الوزراء نوري المالكي وإنما لديه رؤية بضرورة إدارة البلد بكل القوميات والطوائف وان تدار العملية السياسية على اساس المصلحة الوطنية وليس مصالح الكتل السياسية.

هذا وتشهد الساحة السياسية خلافات عميقة بين أغلب الكتل، وتفاقمت بين ائتلاف دولة القانون من جهة والعراقية والتحالف الكردستاني من جهة أخرى، في وقت أجرى رئيس الجمهورية جلال طالباني سلسلة لقاءات سعياً منه لحل الأزمة، دون ان يتضح ما تم التوصل إليه خلال هذه اللقاءات.

تيار الأحرار: الجعفري لا يمثل التحالف الوطني ولا الهيئة السياسية للتحالف

□ بغداد/المدى

أكد النائب عن كتلة الأحرار عدي عواد ان التحالف الوطني سيعقد اجتماعا موسعا الاسبوع المقبل للرد على رسالة المجتمعين في اربيل والنجف الاشرف.

وقال عواد في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" ان" رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري لا يمثل جميع اطراف التحالف ولا يمثل الهيئة السياسية للتحالف لذا نحن ننتظر رد التحالف الوطني بصورة عامة".

واضاف ان" التحالف الوطني سيعطي ردا على رسالة المجتمعين في اربيل والنجف الاشرف ومن ثم ستكون هناك اجراءات اخرى تتخذ بناء على رد التحالف الوطني بصورة عامة".

واشار عواد الى انه في "الاسبوع المقبل سيعقد جميع اطراف التحالف الوطني اجتماعا موسعا لتدارك الازمات التي اخذت تتزايد في الآونة الاخيرة ومن المؤكد أنه ستكون هناك حلول مطروحة من قبل جميع الاطراف". لافتا الى ان "هناك مكونات للتحالف الوطني تجتمع وبالتالي ستعطي قرار واضح ستتخذ الاجراءات بحقه".

وكان الائتلاف الوطني القطب الآخر للتحالف الوطني اجتمع امس وناقش رسالة اجتماع النجف وانتهاء المهلة المحددة للتحالف الوطني للرد عليها.

يذكر ان اجتماع النجف الذي عقد السبت امهل التحالف الوطني مدة اسبوع للرد على النقاط التي حددت في اجتماع اربيل والتي تتضمن احدها سحب الثقة عن رئيس الوزراء في حال عدم الرد على هذه المطالب.